

Egyptian Media Production City Co.

(SAE according to Free Zones System)



الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي

(ش.م.م. تعمل بنظام المناطق الحرة)

السادة / البورصة المصرية . قطاع الإفصاح

تحية طيبة ،،،، وبعد

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات (الجهاز المركزي للمحاسبات)
عن القوائم المالية المستقلة والمجمعة للشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي عن الفترة
المالية المنتهية في ٣٠ / ٩ / ٢٠٢١ .

وإذ نشكر لكم سلفاً حسن تعاونكم معنا ،،،

و تفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

مدير إدارة
علاقات المستثمرين


(محمود مصطفى محمود)





جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الهيئة الوطنية للإعلام

الجهاز المركزي للمحاسبات إدارة مراقبة حسابات الهيئة الوطنية للإعلام	
مرشحات:	رقم الصادر (٦٢٧)
التوقيع: حصر	تحريراً في: ٢٠٢١/١٠/١٥

السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي ش.م.م

تحية طيبة وبعد،،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة
للشركة في ٢٠٢١/٩/٣٠ .

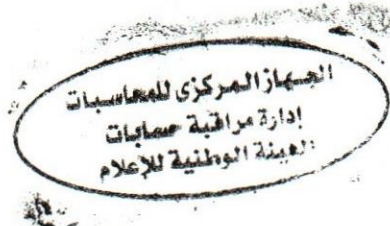
برجاء التفضل بدراسة ما ورد به من ملاحظات وموافاتنا بالرد عنها .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الإحترام ،،

باعتقاد،،،

وكيل الوزارة
القائم بأعمال
مدير إدارة مراقبة الحسابات
محمد عبد العاطي محمد

تحريراً في: ٢٠٢١/١١/١٧



الهيئة الوطنية للإعلام مكتب رئيس مجلس الإدارة الإدارة العامة للإنتاج الإعلامي EMSPC	وارد رقم (٩١٤٥)
التاريخ: ٢٠٢١/١١/١٥	المرقات: (١٥)



جمهورية مصر العربية

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات الهيئة الوطنية للاعلام

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمع

للشركة المصرية لمدينة الانتاج الاعلامى

فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

الى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية لمدينة الانتاج الاعلامى ش.م.م.

المقدمة :-

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المجمع المرفق للشركة المصرية لمدينة الانتاج الاعلامى "شركة مساهمة مصرية " فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ وكذا قوائم الدخل المجمع والدخل الشامل المجمع والتغير فى حقوق الملكية المجمع والتدفقات النقدية المجمع المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات المتممة الأخرى . وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المجمع هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) المعدل الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية ، وتنحصر مسئوليتنا فى إبداء استنتاج علي القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :-

قمنا بفحصنا المحدود طبقا لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمع عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهريا فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لايمكننا الحصول علي تأكيد بأننا سنصبح علي دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها فى عملية المراجعة ، وعليه فنحن لانبدي رأي مراجعة علي هذه القوائم المالية الدورية المجمع.

أساس ابداء استنتاج متحفظ:

- ما زالت الاصول الثابتة لم تتضمن نحو ١,٢ مليون جنيه قيمة الضريبة على القيمة المضافة على الاجهزة المستعملة التي اشترتها الشركة لمركز الخدمات الاعلامية خلال اعوام ٢٠١٩، ٢٠٢٠ و التي قامت بسدادها و خصمها من الاقرار الضريبي و ذلك بالمخالفة للفقرة ١١ من المادة ١٠ من القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ باصدار الضريبة على القيمة المضافة و التي تشير الى عدم امكانية خصم تلك المبالغ من قيمة الضريبة المستحقة على السلع.
يتعين اجراء التصويب اللازم لما لذلك من اثر على صحة رقم الاصول و حساب مصروفات الاهلاك.

- ظهر رصيد مشروعات تحت التنفيذ - تكوين سلعى - مبانى فى ٢٠٢١/٩/٣٠ بمبلغ ٦,٦٣١ مليون جنيه و بالفحص تبين لنا ما يلى:

أ- تم الاستفسار عن الموقف التنفيذى للعديد من المشروعات بموجب خطابنا المؤرخ فى ٢٠٢١/١١/٧ إلا انه لم يتم الرد.

ب- ظهر ضمن رصيد التكوين مبلغ ٥,٩٢١ مليون جنيه تمثل قيمة ما تم انفاقه على مشروع تأمين موزع المدينة من محطة التوليد الموجودة بالمجمع و قد تبين انتهاء الاعمال و عمل محضر استلام ابتدائى بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٦ و محضر استلام نهائى فى ٢٠٢١/٣/١٠ و رد خطاب الضمان النهائى فور الاستلام النهائى.

نوصى بضرورة رفع المشروع للاصول الثابتة و اعادة احتساب الاهلاك باثر رجعى اعتبارا من الاستلام الابتدائى لما له من اثر على قائمة الدخل و البالغ نحو ١٦٠ ألف جنيه.

ج- على الرغم من مرور فترات طويلة على بعض المشروعات الا انه لم يتم الانتهاء منها او تحديد برنامج زمنى للانتهاء منها و منها على سبيل المثال:

▪ مشروع غرفة التحكم الرئيسية (ماستر كنترول) و التى تم البدء فيه منذ ٢٠٢٠/٢ بتكلفة بلغت نحو ٥٦١ ألف جنيه وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء منه .

▪ مشروع ERP الخاص بسجل الاصول الثابتة بالشركة البالغ ١٠ آلاف جنيه والذي تم البدء فى منذ ٢٠١٩/٤.

نوصى بضرورة اتخاذ الجراءات التى تكفل انتهاء مثل تلك المشروعات لامكان الاستفادة منها.

- ظهر رصيد حساب مقدمات اعمال فنية لم تبدأ - ضمن رصيد مشروعات تحت التنفيذ- فى ٢٠٢١/٩/٣٠ بنحو ٩,٣ مليون جنيه (قبل خصم الاضمحلال البالغ نحو ٥,١٥ مليون جنيه) وذلك بعد تخفيضه بمبلغ نحو ١,١ مليون جنيه ،بناء على توصيات اللجنة التى تم تشكيلها بقرار رئيس مجلس الادارة رقم (١٨) فى ٢٠١٩/٣/٢١ لدراسة هذا الرصيد والذي كان مدرج سابقاً بنحو ١٠,٤ مليون جنيه ومدى امكانية الاستفادة من هذه الاعمال .
و بفحص اعمال اللجنة اتضح لنا بعض الملاحظات نذكرها فيما يلى:

- لم تتعرض اللجنة لدراسة موقف الاضمحلال البالغ نحو ٥,١٥ مليون جنيه على كافة الاعمال التي يمكن الاستفادة منها على الرغم من التكاليف للجنة بهذه الدراسة.
 - اشارت اللجنة الى وجود رصيد بمبلغ ٨,٣٢٨ مليون جنيه يمثل قيمة التأليف والسيناريو والحوار و الاخراج والانتاج و اجور فنانين وقد اوصت اللجنة باعتماد ذلك المبلغ على اساس عدم وجود اى اخلال تعاقدى من جانب المتعاقد معهم بجانب وفاة بعضهم .
 - ولم يتضح لنا موقف التنازلات لعدد ٦٠٩ عمل والتي تمثل نسبة ٩٠% من المبلغ المذكور اعلاه كما لم توضح اللجنة ايضا مدى امكانية الاستفادة من باقى المبلغ والمتمثل فى (اجور الاخراج والفنانين) و اكتفت بتوصياتها فى انه يمكن الاستعانة بهؤلاء الفنانين فى اعمال اخرى تقوم بها الشركة مستقبلاً.
 - لم تتعرض اللجنة الى دراسة وتحليل المبالغ المنصرفة على اعمال جهاز السينما تحت التنفيذ التي تبلغ بنحو ٩٩٨ الف لاتخاذ القرار المناسب بشأنها و انما اكتفت بوجود صور لمستندات بقيمة تنازلات عن بعض القصص ولم تنظر اللجنة لرأى الشئون القانونية فى مدى صحة العقود والتنازلات حتى تبدي رأيها على اسس سليمة لاتخاذ القرار المناسب.
 - قامت اللجنة بابداء رايها فى تخفيض قيمة الاضمحلال المكون لكافة المصروفات التي رأت استحالة استردادها والتي تبلغ بنحو ٧٥٠ ألف جنيه دون دراسة باقى الرصيد..
- نوصى بضرورة اجراء الدراسة اللازمة لقياس مدى كفاية الاضمحلال و اتخاذ ما يلزم من خطوات واجراءات واتخاذ اللازم تجاه ما يسفر عنها.

- لم يتم موافقتنا بأخر قوائم مالية للشركات (المحور - ايجيبت ميديا سوفت) والتقارير المعدة من ممثلى الشركة فى مجالس ادارات تلك الشركات حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ رغم سابق طلبها بالخطاب المرسل الى الشركة المسلم للشركة بتاريخ ٢٠٢١/١١/٧ و بالتالى لم نتمكن من الحكم على الاضمحلال الخاص بتلك الاستثمارات.

نوصى بموافقتنا بالقوائم المطلوبة للاهمية.

بلغ رصيد حساب العملاء فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٣٠٥,٠٨٥ مليون جنيه قبل خصم المخصص البالغ ٨١,٣٤٢ مليون جنيه وبالفحص تبين ان هذه المديونية منها نحو ١٠٨,٧ مليون جنيه تمثل قيمة المديونية المستحقة على (٥) عملاء فقط و بنسبة تقارب ٣٤% من اجمالى مديونيه العملاء البالغ عددهم نحو (٤٠٠) عميل.

وفيما يلى أهم الملاحظات بشأنها :

- تضمن رصيد العملاء فى ٢٠٢١/٩/٣٠ بلغ بنحو ٥٩,٧٠٣ مليون جنيه يمثل رصيد المديونية المستحقة على الشركات التابعة للشركة المتحدة للخدمات الاعلامية على الرغم من مضي المهلة الممنوحة لهم بالسداد و هى اسبوعان ينتهى فى ٢٠٢١/٦/١٢ طبقا لقرار مجلس الإدارة المؤرخ فى ٢٠٢١/٥/٢٩ إلا أن الشركة لم تلتزم بالمهلة لذا وجب على شركة المدينة اتخاذ الخطوات التصاعدية اللازمة و المنصوص عليها بعقد الايجار بند رقم (٦).
- نوصى بموافقتنا بالاجراءات التي اتخذتها الشركة فى ضوء قرار مجلس الادارة المشار اليه حفاظا على حقوق و اموال الشركة.

- بلغ الرصيد المستحق على شركة صوت القاهرة (تجارى و تسويق) فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٤٦٧,٥ مليون جنيه و قد تلاحظ بشأنه ما يلى:
 - أ- تم تشكيل لجنة فى ٢٠١٧/٣ لبحث هذا الرصيد بين الشركتين و قد اسفر عنها اعتراض شركة صوت القاهرة على مبلغ بنحو ٣,٦٩٢ مليون جنيه و الذى يخص استوديو ٢ باعتبارها يخص اتحاد الاذاعة و التلفزيون الا انه و حتى تاريخه لم يتم حسم هذا النزاع مما ترتب عليه عدم تحصيل تلك المديونية مما يستوجب معه ضرورة مراعاة تكوين مخصص لهذا المبلغ.
 - ب- تم تحميل العميل بمبلغ بنحو ٦١ ألف جنيه فى ٢٠١٩/١٢/٣١ دون الرجوع اليه يمثل قيمة المبالغ المنصرفة على مسلسل اذكى غبى فى العالم.
- نوصى بموافقتنا بالاجراءات التى اتخذتها الشركة حيال ذلك مع ضرورة تكوين المخصصات اللازمة لمقابلة احتمالية عدم التحصيل.

- بلغ رصيد حساب الهيئة الوطنية للاعلام نحو ٤٥,٠٤٩ مليون جنيه و تلاحظ حصول الشركة على حكم نهائى من لجنة فض المنازعات بموافقة الهيئة الوطنية للاعلام على جزء من المديونية بلغت نحو ٢٢,٢٣٣ مليون جنيه بفارق بنحو ٢٢,١١٤ مليون جنيه عن قيمة المديونية الظاهرة بدفاتر الشركة. كما لم يتم موافقتنا بأخر موقف خاص بالمديونيات و بمحاضر اجتماعات اللجان المشكلة لفحص اوجه الخلاف لتلك المديونيات.
- نوصى بضرورة العمل على تحصيل المبلغ المذكور حفاظا على حقوق الشركة مع مراعاة موافقتنا بالبيانات المطلوبة حتى يمكن لنا ابداء الراى فى قيمة المخصص الواجب تكوينه.

ينتصل بما سبق عدم الالتزام بقرار مجلس الادارة بجلسته رقم ٣٢٥ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٥ و الخاص بتحميل قيمة دمغات النشر على الوكالات الاعلانية الحكومية (الاهرام- الاخبار - الجمهورية) البالغة نحو ١٣,٥ مليون جنيه.

يتعين الالتزام بقرار مجلس الادارة.

- تضمن رصيد عملاء فى ٢٠٢١/٩/٣٠ مبلغ بنحو ٧,٩٥٧ مليون جنيه يمثل القيمة المستحقة على شركة سينرجى مقابل استغلالها لمناطق التصوير المفتوحة بشركة المدينة و ذلك بالمخالفة للفقرة (١٩) من القواعد العامة لائحة أسعار الخدمات المقدمة للمتعاملين مع الشركة و التى تقضى "فى جميع الاحوال يلتزم العميل بسداد القيمة الايجارية و ما قد يطلبه من خدمات مقدما او على دفعات طبقا لمرحل الانتاج و على ان تتم المحاسبة النهائية وفقا لتقارير التشغيل الفعلية و الفواتير الصادرة بعد انتهاء العمل".
- نوصى بضرورة الالتزام بما تقضى به لائحة اسعار الخدمات الصادرة فى هذا الشأن مع ضرورة سرعة تحصيل تلك المديونية حفاظا على حقوق و اموال الشركة.

- تضمن رصيد العملاء فى ٢٠٢١/٩/٣٠ مبلغ نحو ١٨,٩٧٥ مليون جنيه يمثل المديونية المستحقة على شركة اوربت للانتاج و التوزيع الفنى و بالفحص تبين ما يلى:
- أ- تعثر العميل عن السداد حيث ان تلك المديونية يرجع بعضها الى شهر ٢٠٢٠/٩.

ب- عدم كفاية مبلغ التأمين المسدد عن استوديو ٦٠٤ و البالغ ٢٠٥ ألف جنيه و بنسبة ١,٨% من اجمالي القيمة الاجارية

لم يتضح لنا اسباب عدم زيادته منذ بداية التعاقد في ٢٠٠١ بما يتناسب مع الزيادة في القيمة الاجارية و التي تصل الى اكثر من ٤٠٠%.

ج- عدم تطبيق البند (٦) من عقد الإيجار و الذي يقضى "ايقاف او قطع اي خدمات مؤداة للمستاجر من كهرباء ، تكييف ، انترنت الخ حتى تمام السداد. كذا عدم التزامها بتطبيق ما تم الموافقة عليه من قبل مجلس ادارة الشركة بمحضر اجتماع رقم ٣٢٣ في ٢٠٢١/٦/١٢ في هذا الشأن و الذي يشير الى اتخاذ اجراءات تصاعديّة آخرها الاجراءات القانونية و التي تتزامن من حرمان العميل من كافة الخدمات حتى لا يتمكن من الاستمرار الا بالسداد.

يتعين موافاتنا باسباب كل ما سبق مع ضرورة العمل على سرعة تحصيل تلك المديونية لما لها من تأثير على دراسة و تكوين الاضمحلال.نوصي بموافاتنا باسباب كل ما سبق مع ضرورة العمل على سرعة تحصيل تلك المديونية لما لها من تأثير على دراسة و تكوين الاضمحلال.

تم تحميل بعض العملاء لقيمة التأمين و البالغة ٤,٤٦٥ مليون جنيه بدلا من سدادها بالمخالفة للبند السابع من عقود الايجار و التي تقضى "يلتزم للمستأجر بدفع مبلغ التأمين نقدا او بشيك مصرفي مقبول الدفع أو بموجب خطاب ضمان من احد البنوك المعتمدة و لا يرد الا بعد انتهاء فترة هذا العقد.

و فيما يلي بيان ذلك:

اسم العميل	قيمة التأمين	بيان
شركة الضياء	٢,٦٥ مليون جنيه	قيمة تأمين استوديو ١٩/ب ، ٢٠/ب طبقا للعقد المؤرخ في ٢٠٢١/٤/١٤
شركة المستقبل	١,١٨٤٥ مليون جنيه	فرق تأمين استوديو ٩٠١ طبقا للعقد المؤرخ في ٢٠٢١/٣/١٤
شركة دي ميديا	٠,٦٣٠ مليون جنيه	فرق تأمين استوديو ١٣ك ، مقر ادارى اعلى استوديو ١٩ب طبقا للعقد المؤرخ في ٢٠٢١/٤/١٤

نوصي بضرورة الالتزام بما تقضى به عقود الايجار مع ضرورة العمل على تحصيل تلك المبالغ من العملاء حفاظا على اموال و حقوق الشركة.

تضمن حساب العملاء في ٢٠٢١/٩/٣٠ مبلغ ٢,٢٨٥ مليون جنيه يمثل قيمة الرصيد المستحق على شركة دي ميديا الاعلامية/ قناة الصحة و الجمال و المؤجرة لاستوديو ١٧/ب ، و بالفحص تبين وجود رصيد مستحق يرجع لعام ٢٠١٩ و البالغ نحو ١,٥٩٩ مليون جنيه يمثل قيمة شيكات صدر بشأنها أحكام نهائية ضد السيد/ عبد الحميد محمد توفيق لم يتم تنفيذها.

و لم يتضح لنا الاجراءات التى اتخذتها الشركة حيال تلك الاحكام و مدى تأثير ذلك على قيمة اضمحلال العملاء.

نوصى بموافقتنا بالاجراءات التى اتخذتها الشركة فى هذا الشأن و مراعاة اثر ذلك على قيمة الاضمحلال.

- ظهر رصيد ح/ شركة راديو النيل. فى ٢٠٢١/٩/٣٠ بمبلغ ٣,٩٥٢ مليون جنيه و بالفحص تبين ان هذه المديونية تتضمن مبلغ ٢,٢٦١ مليون جنيه (معادل لمبلغ ١٤٤,٣٧٥ ألف دولار) تم تحميلها على الشركة بالخطأ حيث انها تمثل القيمة الاجارية للمقر الادارى عن الفترة من ٢٠١٠/٥/٢٠ حتى ٢٠١١/٤/١٩ و هى تخص شبكة الاذاعات المتخصصة (قطاع القنوات المتخصصة) فى ذلك الوقت طبقا لعقد الايلوية بين الشركة و الهيئة الوطنية للاعلام و شركة راديو النيل و لم يتضح لنا اسباب ذلك. يتعين اجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن حتى تظهر ارصدة العملاء على حقيقتها.

- تضمن رصيد العملاء فى ٢٠٢١/٩/٣٠ مبلغ بنحو ٥,٤٣٠ مليون جنيه تمثل قيمة الرصيد المستحق على شركة الغد العربى و بالفحص تبين ان هذا الرصيد يتضمن مبلغ ٤,٦٨٧ مليون جنيه تمثل باقى القيمة الاجارية الخاصة باستوديو ١٤ ك بالمخالفة لموافقة السيد الاستاذ رئيس مجلس الادارة على توصية لجنة متابعة اعمال الاستوديو و التى تنص على " يقوم العميل باستكمال سداد القيمة الاجارية للسنة الاولى فى موعد غايته ٢٠٢١/١٠/٥ " إلا انه و حتى تاريخ الانتهاء من الفحص لم يقم العميل بالسداد. يتعين ضرورة العمل على سرعة تحصيل المبلغ المذكور و الالتزام بقرارات الادارة حفاظا على حقوق و اموال الشركة.

- لم يتم تقييم الارصدة الدائنة لحسابات العملاء (ذات الطبيعة النقدية) بالمخالفة للفقرة (٢٣) من معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (١٣) والخاص باثار التغيرات فى اسعار العملات الاجنبية حيث تم تسعير الدولار ببعض المديونيات بنحو ٦,١ جنيه للدولار مما نتج عنها فروق عملة بلغ ما امكن حصره منها بنحو ٤٢,٤٢٣ مليون جنيه واجبة الإدراج ضمن قائمة الدخل مع تعديل حساب العملاء بها. نوصى بضرورة مراعاة اثبات فروق العملة ليظهر حساب العميل على حقيقته و مراعاة اثر ذلك على قائمة الدخل.

- بلغ رصيد مخصص اضمحلال مديونية العملاء فى ٢٠٢١/٩/٣٠ بنحو ٨١,٣٤٢ مليون جنيها وقد تلاحظ بشأنه ما يلى :-

أ- عدم وجود دراسة اضمحلال للعملاء حيث ان آخر دراسة تمت فى ٢٠١٨/٧/٥ على الرغم انه تم تشكيل لجنة لدراسة الاضمحلال فى ٢٠٢٠/١١/١١ إلا انها لم تقم بعملها حتى الانتهاء من تاريخ الفحص.

ب- تبين وجود نقص فى اضمحلال العملاء بنحو ٣٣,٩٨٣ مليون جنيه حيث بلغت قيمة مديونية بعض العملاء المتوقفين و المرفوع بشأنهم قضايا بنحو ٢٠,١٩٣ مليون جنيه وبنسبة ٣٨% من اجمالى المديونية بالمخالفة للاسس التى وضعتها اللجنة المشكلة من

مجلس الإدارة في ٢٠١٨/٧ و التي رات ان يتم تكوين اضمحلال بنسبة ١٠٠% لكل مديونيات العملاء المرفوع بشأنهم قضايا و التي ترجع لعدة سنوات سابقة".
ج- تم تكوين اضمحلال بنحو ٥,٠٥٨ مليون جنيه و بنسبة ٢٢% من اجمالي المديونية المستحقة على بعض قطاعات الهيئة الوطنية للاعلام البالغة نحو ٢٣,٠٤٩ مليون جنيه بعد خصم نحو ٢٢ مليون جنيه قيمة حكم نهائي من لجنة فض المنازعات.
نوصى باعادة دراسة الاضمحلال في العملاء مع ضرورة وضع اسس موحدة واضحة عند تكوين الاضمحلال حتى نتمكن من الحكم على مدى كفاية الاضمحلال من عدمه مع موافاتنا باسباب عدم تفعيل اعمال اللجنة طبقا للقرار المذكور اعلاه.

• بلغت المديونيات المستحقة على عملاء مركز الخدمات الاعلامية في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٧,٦٦١ مليون جنيه وقد تلاحظ بشأنها ما يلي:

١. تضخم المديونيات على العملاء بشكل كبير مما يتعين العمل على تحصيل تلك المديونيات.
٢. وجود مديونيات على بعض العملاء بلغ ما امكن حصره نحو ٢,١ مليون جنيه دون وجود تعاقدات معهم لحفظ حقوق الشركة في حالة عدم السداد.
٣. عدم وجود اساس او لائحة لتسعير الخدمات و منح الخصومات للعملاء بالمخالفة للمادة (٣٦) من اللائحة المالية للشركة.

نوصى بضرورة مراعاة ما يلي:

- أ. العمل على التحصيل بشكل اكبر مع التحصيل المقدم بالنسبة للعملاء الذين لم يتم ابرام عقود معهم او لم يقدموا تامينات.
- ب. تسعير الخدمات طبقا للائحة معتمدة من السلطة المختصة مع تحديد سلطة ونسب منح الخصومات على الاسعار.

بلغ رصيد حساب المدينون و الارصدة المدينة الاخرى في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٦٥,٧٤٥ مليون جنيه و مكون عنه اضمحلال بلغ ٣,٥٤٠ مليون جنيه و قد تلاحظ لنا ما يلي:

- أ. تضمن الحساب مبلغ بنحو ١,٧٨٥ مليون جنيه يمثل رصيد شركة مصر للصوت و الضوء و بالفحص تبين ان هذا المبلغ تم اضافته للارباح المرحلة منذ عدة سنوات و لم يقدم لنا سند اثبات و استمرار هذا الرصيد وذلك على الرغم من سابق طلبه خاصة في ظل عدم وجود اي ارصدة للشركة في حسابات شركة مصر للصوت و الضوء.

نوصى بموافاتنا باسباب وجود الرصيد المذكور اعلاه و مدى جدوى استمراره.

- ب- تضمن الحساب المدينون و الارصدة المدينة الاخرى في ٢٠٢١/٩/٣٠ مبالغ تمثل مديونيات لبعض العاملين اللذين تركوا الخدمة يرجع بعضها لعام ٢٠٠٤ بلغ ما امكن حصره منها بنحو ٢٦٣ ألف جنيه.

نوصى بموافاتنا باسباب عدم تحصيل تلك المبالغ قبل سداد مستحقات العاملين و قبل تركهم العمل مع ضروره تحصيل تلك المديونيات او تكوين الاضمحلال اللازم لها.

ج- ظهر رصيد مصلحة الضرائب علي المبيعات في ٢٠٢١/٩/٣٠ مدين بنحو ٢٦٥ ألف جنيه مقابل ضريبة المبيعات التي قامت الشركة بسدادها لبعض الموردين بفواتيرهم ولم يتم استرداد اغلبها مرحلة من أعوام سابقة.

يتعين إجراء التسويات اللازمة مع مصلحة الضرائب علي المبيعات حرصا على اموال الشركة.

- ظهر رصيد الاضمحلال في المدينون و الارصدة المدينة الاخرى في ٢٠٢١/٩/٣٠ بمبلغ بنحو ٣,٥٤٠ مليون جنيه و قد تبين بشأنه ما يلي:

- عدم وجود اسس او دراسات محددة عند تكوين او تدعيم الاضمحلال.
- عدم تكوين اضمحلال لبعض المديونيات او التكوين باقل من قيمة المديونية حيث مضى عليها اكثر من ٥ سنوات و لم يتضح معها اى مؤشر لامكانية التحصيل و بيانها كما يلي:

القيمة بالجنيه

اسم العميل	قيمة المديونية	الاضمحلال	النسبة
عمل م/ مى زيادة	١٧٥٧٥٠	-	
قطاع الهندسة الاذاعية	٨٤٠٩٨٨	٤٩٠٥٧٣	٥٩%
شركة مصر للصوت و الضوء	١٧٨٥٤٤٠	١٧٦٢٢٥٦	٩٨,٧%
محمد حلمى م/زهرة و العفارىت	٣٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٩,٤%
الاجمالي	٣١٢٢١٧٨	٢٢٨٢٨٢٩	

يتعين الالتزام باجراء الدراسة المذكورة مع وضع اسس محددة التى يتم على اساسها الدراسة بالاضافة الى ضرورة تدعيم المخصص المشار اليه.

- ظهر رصيد حساب الارباح المرحلة بنحو ٢١٣,٩٢٤ مليون جنيه في ٢٠٢١/٩/٣٠ وبالفحص تبين ان هذا المبلغ يشمل الارباح المرحلة للاكاديمية بنحو ٤٣,١٣٤ مليون جنيها طبقا للميزانية المعدة من الاكاديمية في ٢٠٢١/٩/٣٠ ومبلغ بنحو ٦,٣٩٩ مليون جنيه لمركز الخدمات الاعلامية و مبلغ بنحو ١٧٢,٢٥٣ مليون جنيه لباقي أنشطة المدينة و قد تبين لنا ما يلي:

- لم يتم التوزيع الخاص بالارباح المحققة خلال العام المالى المنتهى في ٢٠٢٠/٨/٣١ ،
- طبقا لميزانية الاكاديمية.
- تم توزيع الارباح عن الاعوام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٨ على اساس اجراء مقاصة بين الارباح المحققة والخسائر المحققة ليبلغ صافى الارباح التى تم توزيع نسبة ٥٠% منها على مبلغ نحو ٣٩,٩ مليون جنيه فى حين كان يجب احتسابه على اساس السنوات التى تحقق فيها ارباح دون خصم الخسائر بمبلغ نحو ٥١,٥ مليون جنيه حيث نصت المادة ٢٤ من

القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٠ على التوزيع من الأرباح المحققة سنويا و ليس على رصيد الأرباح المرحلة.

○ تم الافتراض بان ما تم توزيعه على العاملين (فى صورة منح او علاوات او مكافآت تشجيعية او خدمات وفق النظم التى تضعها وزارة التعليم العالى) خلال السنوات السابقة حتى ٢٠١٨/٨/٣١ مساوى او اكثر من المحقق و هو ما لم يتضح لنا صحته. نوصى بضرورة مراعاة اجراء التصويات اللازمة لما لها من اثر على ارصدة المركز المالى للشركة.

- تم تخفيض الأرباح المرحلة فى ٢٠٢١/٩/٣٠ بنحو ١,١٣٠ مليون جنيه يمثل قيمة المديونيات المستحقة على بعض قطاعات الهيئة الوطنية للاعلام (قطاع رئاسة الاتحاد - قطاع الامانة - قطاع الامن) و ذلك بناء على قرار اللجنة المشكلة فى هذا الشأن و كذا قرار مجلس الادارة رقم (٣٢٥) الصادر فى ٢٠٢١/٩/٢٥ فى حين كان يجب القيام باعدام تلك الديون حيث انها ليست ناتجة عن خطأ محاسبى و انما عن استحالة التحصيل طبقا لما يشير به قرار مجلس الادارة. يتعين اجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن و موافاتنا بما يتم.

- تضمن حساب الموردين نحو ٣,٤٨٢ مليون جنيه تخص هيئة كهرباء الريف منذ عام ٢٠٠٢ قيمة محول كهربائى لم يتم توريده وقيمة بعض قطع الغيار وكذا باقى مستحقات الهيئة. يتعين موافاتنا بأخر تطورات الموقف فى هذا الشأن خاصة و ان بيان القضايا المقدم الينا لا يشمل اية قضايا خاصة بهذا الشأن. و ذلك فى ظل الغاء هيئة كهربة الريف و تحويل مقوماتها و التزاماتها للشركة المصرية لنقل الكهرباء.

- لم تتضمن الإيرادات المقدمه مبلغ بنحو ٢,٤٥٠ مليون جنيه يمثل قيمة ما تم سداده من قبل شركة الحكير/ماجيك لاند عن مقابل حق الانتفاع عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ و حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ و ذلك طبقا لقرار مجلس الادارة رقم (٣٢٤) الصادر فى ٢٠٢١/٨/٧ فقرة (٤) حيث تبين قيام الشركة بتخفيض رصيد العميل بذات المبلغ ليصبح بنحو ١٢,٦٣٩ مليون جنيه فى حين ان صحته بنحو ٢٥,١٤٢ مليون جنيه يتعين اجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة.

و يتصل بما سبق:

عدم الالتزام بقرار مجلس الادارة رقم (٣٢٤) الصادر فى ٢٠٢١/٨/٧ بشأن عدم قيام شركة الحكير بسداد كافة المديونيات المستحقة عليه و المتعلقة باستهلاكات المياه و الكهرباء و خلافه حيث ظهر رصيد العميل فى ٢٠٢١/٩/٣٠ بنحو ٨١٤ ألف جنيه بخلاف المديونية السابقة. يتعين الالتزام بالقرار المشار اليه مع ضرورة تحصيل تلك المديونيات حفاظا على اموال الشركة.

- ظهر رصيد مخصص التزامات محتملة فى ٢٠٢١/٩/٣٠ بمبلغ نحو مليون جنيه و لم يتبين لنا اسس و ما هى الالتزامات المحتملة التى تم تكوين المخصص من اجلها.
يتعين موافاتنا بأسس و اسباب تكوين هذا المخصص حتى نتمكن من الحكم على مدى صحته.

- بفحص مخصص القضايا فى ٢٠٢١/٩/٣٠ البالغ رصيده نحو ٢٣,١٨٥ مليون جنيه، تمثل قيمة المتبقى من الرصيد المرحل للمخصص من العام السابق بدون اى دراسة و قد تلاحظ بشأنه ما يلى:

أ- تحميل المصروفات العمومية بمبلغ بنحو ٥٣٦ ألف جنيه قيمة ما تم سداده لشركة افلام محمد فوزى (عملاء /تسويق) نتيجة الحكم الصادر لصالحها بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٥ حيث لم يتم تكوين مخصص لمقابلة هذا المبلغ.

ب- وجود مبلغ بنحو ١٠ مليون جنيه يمثل مقابل الدعوى المرفوعة على الشركة من المجلس الاعلى للثقافة (شركة مصر للصوت و الضوء سابقا) و التى صدر فيها حكم اول درجة بالزام الشركة بسداد مبلغ نحو ٢١,٦٦٧١ مليون جنيه بالاضافة الى الفوائد القانونية بنسبة ٤% من تاريخ المطالبة و حتى تمام السداد.

ج- وجود مبلغ ١,٥٦٦ مليون جنيه لمقابلة قضايا متنوعة دون تحديد و ذلك على الرغم من شمول بيان القضايا المقدم الينا لعدد ٣٠ قضية مرفوعة على الشركة ما بين دعوى استئنافية او نقض اضافة الى عدده ١ قضية مرفوعة على الشركة كدعاوى ابتدائية.

د- تبين عدم دقة مخصص القضايا حيث لم تقم الشركة بدراسة موقف كافة القضايا المرفوعة عليها من حيث احتمالية الكسب او الخسارة و تأثير ذلك على الالتزامات المستقبلية على الشركة حيث لم تقم الشركة بتكوين اى مبالغ لمواجهة تلك القضايا بما يضر بصالح الشركة.

نوصى بضرورة دراسة و تدعيم المخصص خاصة فى ظل وجود قضايا مرفوعة ضد الشركة و لا زالت منظورة امام القضاء مع صدور احكام لحالات مشابهة تم سداد تعويضات عنها.

- تلاحظ مخالفة الشركة للبنود ٣٢-٣٣ من معيار المحاسبة المصرى رقم "١" الخاص بعرض القوائم المالية و الذى يمنع صراحة اجراء مقاصة بين الايراد و المصروف حيث تلاحظ الاتى من:

١. اجراء مقاصة فيما يخص الايرادات المحققة مقابل حق استغلال المساحات المستحقة على الاكاديمية و البالغة حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١٠,٦ مليون جنيه عن طريق خصمها من مصروفات الصيانة.

و يتصل بما سبق ضرورة مراعاة تحديث الافصاحات و الايضاحات المرتبطة بالقطاعات التشغيلية طبقا للمعيار المحاسبى المصرى رقم "٤١" و بما يتناسب مع التعديلات المطلوبة.

٢. تخفيض مصروفات الخدمات /أنارة فى ٢٠٢١/٩/٣٠ بالقيمة البيعية للخدمات المقدمة للعملاء و المتمثلة فى استهلاك الكهرباء، بلغ ما امكن حصره منها نحو ٢٦,٨ مليون جنيه فى حين كان يجب تحميلها على حسابات الإيرادات المختصة.

٣. تخفيض بند المصروفات العمومية بالقيمة البيعية للخدمات المقدمة للعملاء و المتمثلة فى (اشترك الانترنت/اصدار كارنيهات /.....الخ) بلغ ما امكن حصره منها حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٢ مليون جنيه دون ادراجها ضمن حسابات الإيرادات المختصة .

نوصى بمراجعة عدم اجراء مقاصة بين بنود الإيرادات و المصروفات و الالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية.

- تم تخفيض مصروفات الصيانة بمبلغ ٣٢٩ ألف جنيه قيمة مصروفات و رسوم قضائية مستردة يرجع اغلبها الى سنوات سابقة .

يتعين اضافة المبلغ المذكور الى الارباح المرحلة بدلا من تخفيض مصروف الصيانة.

- تلاحظ عدم تحميل المصروفات بنحو ١٣٨ ألف جنيه يمثل قيمة المساهمة التكافلية المستحقة على نشاط المقرات عن الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ بالمخالفة للمادة (٤٠) من قانون التأمين الصحى الشامل رقم (٢) لسنة ٢٠١٨

نوصى بضرورة الالتزام بالمادة المشار اليها تفاديا للعقوبات الواردة بالقانون مع اجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن .

- لم يتضمن ح/ الإيرادات فى ٢٠٢١/٩/٣٠ بأية مبالغ خاصة باكتشاك موفنيك المنتشرة داخل المدينة منذ عدة اشهر و بالاستفسار تبين عدم ابرام اى عقود حتى تاريخ الانتهاء من الفحص. يتعين ضرورة موافاتنا باسباب ذلك مع اجراء التسويات اللازمة.

- تضمن ح/الإيرادات فى ٢٠٢١/٩/٣٠ مبالغ باكثر من حقيقتها بلغ ما امكن حصره منها نحو ٥١١.٦٦٦ ألف جنيه يمثل قيمة الايجار المستحق عن فترات سابقة من العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ عن بعض العملاء فى حين كان يجب ادراجها ضمن الارباح المرحلة و فيما يلى بيان بذلك:

العميل	الفترة	المبلغ بالالف جنيه	بيان
شركة سكاى مصر	من ٩/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١	٣١٠	مقابل خدمات استشارية
شركة الشمس للفتوات الفضائية	٢٠٢٠/١٢/٣١ حتى ١٢/٩	٢٠١,٦٦٦	ايجار مستحق لاستوديو
الاجمالي		٥١١,٦٦٦	

يتعين اجراء التسويات التصويبية اللازمة فى هذا الشأن.

- تلاحظ عدم تضمين الإيرادات في ٢٠٢١/٩/٣٠ بقيمة المبالغ المستحقة لها من شركة فودافون داتا عن الفترة من ٣/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ و الخاص بالعقد المبرم بين الطرفين منذ ٢٠١٥/١٢ بشأن توصيل خدمة انترنت فائق السرعة للعملاء مقابل حصول الشركة على نسبة ٢٠% من قيمة التعاقدات التي تم ابرامها مع العملاء.
يتعين ضرورة اجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن.

- لم تقم الشركة بسداد قيمة المساهمة التكافلية المستحقة عليها البالغة نحو ٢,٢٨٨ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠١٩/٣ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ منها مبلغ ١,٠٠٩ مليون جنيه تمثل المستحق عن عام ٢٠١٩ تم استخراج شيك لها بتاريخ ٢٥/١٢/٢٠٢٠ و لم يتم تسليمه للهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل حتى تاريخ الفحص.
نوصى بسرعة سداد المبلغ تفاديا للعقوبات الواردة بقانون التأمين الصحي الشامل رقم (٢) لسنة ٢٠١٨.

- تبين عدم قيام الشركة باستقطاع نسبة ١% من صافي دخل العاملين في كافة ما يحصل عليه العاملين من الشركة تحت اى مسمى من مكافآت و خلافه....(بخلاف المرتبات الشهرية حيث يتم الاستقطاع) و قد بلغ ما امكن حصره من المكافآت المنصرفة كذا نصيب العاملين من الارباح منذ تطبيق القانون نحو ٢٥,٦ مليون جنيه. كما لم يتم توريد تلك المبالغ لحساب مواجهة تداعيات الاوبئة والكوارث الطبيعية و ذلك طبقا لما ورد بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٧٠ لسنة ٢٠٢٠ في شأن المساهمة التكافلية لمواجهة بعض التداعيات الاقتصادية الناتجة عن انتشار الاوبئة او حدوث الكوارث الطبيعية.
نوصى بضرورة مراعاة الالتزام بما ورد بالمادة المشار اليها من القانون المذكور فيما يخص استقطاع وسداد تلك المبالغ.

و يتصل بما سبق عدم قيام الشركة بالالتزام بما ورد بالمادة ١٣ من القانون رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٠ الخاص باصدار قانون انشاء دعم الاشخاص نوى الاعاقة الخاص بمساهمات الطلبة و العاملين كذا المادة ١٣٤ من قانون العمل الخاصة بتنظيمات التدريب المهني الخاصة بخصم ١% من ارباح المنشأة و المادة ٢٢٣ من ذات القانون الخاصة بالخدمات الاجتماعية و الصحية الخاصة بسداد ٥ جنيهاً عن كل عامل بالمنشأة.
نوصى بضرورة مراعاة الالتزام بما ورد بالقانون المشار اليها مع سداد تلك المبالغ.

- بفحص الموقف الضريبي المرفق بالقوائم المالية المقدمة اليها كان لنا بعض الملاحظات وتوصياتنا بشأنها:

١. الموقف الضريبي المرفق بالقوائم المالية لم يوضح الموقف الضريبي لكل من مجمع فاميلي و الاكاديمية.

٢. تم طلب بيان معتمد بالموقف الضريبي للشركة (المدينة - مركز الخدمات الاعلامية - مجمع فاميلي) موضحا به اخر سنه ضريبيه تم التحاسب عليها لكافة أنواع الضرائب (ضرائب عامه - عقارية - مبيعات - قيمة مضافه - كسب عمل - خصم منبع) والمطالبات الضريبيه حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ مع ارفاق صور النماذج ومحاضر الفحص الا انه لم يقدم الينا.

٣. لم يتم الاشارة فى الموقف الضريبي الى ورود نموذج ١٥ ض.ق.م عن الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٨ الخاص بمجمع فاميلي.

نوصى بضرورة موافقتنا بالموقف الضريبي بشكل كامل و سليم حتى نتمكن من الحكم على مخصص الضرائب الواجب تكوينه كما يتعين ضرورة الافصاح عن الموقف الضريبي الكامل.

- لم تقم ادارة الشركة بتقديم الاقرار الضريبي على ارباح الاشخاص الاعتبارية عن عامى ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ فى ظل خضوع نشاط المقرات الاعلامية للضريبة و ذلك تفاديا للعقوبات و الغرامات الواردة بالمادة ٧٠ من قانون الاجراءات الضريبية رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ لائحته التنفيذية وتعديلاته. نوصى بضرورة الالتزام باحكام قوانين الضرائب.

- لم يتم الالتزام بما ورد بالفقرة (١٢، ١٥) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٤) و الخاص بالمحاسبة عن الضرائب و التى تقضى "بان يتم الاعتراف بالضرائب الجارية و التى لم يتم سدادها بعد كالتزام و يتم الاعتراف بالالتزامات الضريبية المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة التى ينتظر خضوعها للضريبة". حيث لم يتم تحميل القوائم المالية منذ عام ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢١/٩/٣٠ بأى ضرائب على الدخل سواء جارية او مؤجلة وذلك بالنسبة لمركز الخدمات الاعلامية الموجودة خارج المنطقة الحرة. ينعين موافقتنا بأسباب ذلك مع ضرورة الالتزام بما تقضى به معايير المحاسبة المصرية الصادرة فى هذا الشأن.

هناك العديد من البيانات و المستندات التى تم طلبها طبقا للخطاب المرسل الى الشركة بتاريخ ٢٠٢١/٨/٤ و لم يتم موافقتنا بها حتى تاريخ انتهاء الفحص نذكر منها:-

- اخر موقف محدث لهيئة الاستعلامات و صورة اخر محضر تسليم و اخر موقف تنفيذى للاعمال.
- تقرير نتيجة اعمال اللجنة المشكلة بقرار مجلس الادارة رقم ٢٩٧ فى ٢٠١٩/٢/٩ و الخاصة بوضع سياسات تسعيرية لايجار الاستوديوهات متضمنة قرار تشكيلها و محاضر اجتماعاتها.

- لم يتم موافاتنا بأخر تعديل للنظام الاساسى طبقا لقرارات الجمعية الغير عادية فى ٢٠١٩/١/٣، ٢٠٢٠/٣/٢٨.
يتعين موافاتنا بالبيانات و المستندات المذكورة اعلاه للاهمية.

- لم نتمكن من الحصول على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن اعمال الفحص للشركة التابعة (العربية الفندقية) حتى تاريخ انتهاء الفحص على الرغم من سابق طلبنا لها بخطابنا بتاريخ ٢٠٢١/١١/٧.

الإستنتاج :-

وفي ضوء فحصنا المحدود وباستثناء ما جاء بتقريرنا عليه ، لم ينم إلي علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المراجعة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة المصرية لمدينة الانتاج الاعلامى (شركة مساهمة مصرية) فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ لتتفق مع معايير المحاسبة المصرية.

فقرة توجيه الانتباه:-

مع عدم اعتبار ذلك تحفظا ، تلاحظ ما يلى:

- بلغ صافى الربح بقائمة الدخل المراجعة فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٩٥,٣٢٨ مليون جنيه فى حين حققت الشركة القابضة صافى ربح بقائمة الدخل المستقلة نحو ١٠٣,٦٧٦ مليون جنيه بنقص قدره ٨,٣٤٨ مليون جنيه.

- بالإشارة الى الإفصاح رقم (٤٠) الخاص بالإفصاح عن تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادى و المالى تلاحظ لنا ما يلى:

○ لم يتم موافاتنا بالدراسة التى تم على اساسها تحديد الآثار المترتبة على فيروس كورونا.

○ تم الإشارة الى بعض التأثيرات المترتبة على فيروس كورونا دون قياس لقيمة تلك التأثيرات.

نوصى بضرورة موافاتنا بالدراسة التى تم اعدادها لتحديد الآثار مع الإفصاح عن قيمة تلك التأثيرات على كل من المركز المالى وقائمة الدخل و التدفقات النقدية طبقا لما ورد ببيان الهيئة العامة للرقابة المالية فى ٢٠٢٠/٤/١٢.

• تبين عدم التزام الشركة بنص المادة (٦) من بند(ح) من قواعد قيد و شطب الاوراق المالية بالبورصة المصرية الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم٤٧لسنه٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٢ فيما يخص حظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الادارة و منصب العضو المنتدب او الرئيس التنفيذى للشركة للادارة و الذى تنتهى المهلة المحددة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية لتوفيق الاوضاع فى ٢٠٢١/٤/١٩.

تحريرا فى ٢٠٢١/١١/١٧

مدير عام
نائب مدير الإدارة
أ. س. اميل امير
محاسب/ رامى اميل امير

مدير عام
نائب مدير الإدارة
عنه/ ا. س. اميل امير
محاسب/ شريفة ابراهيم محمد

وكيل الوزارة
النائب الاول

أ. س. محمد
محاسب/ احمد محمد سعد الدين المليجي